اقتصاد

فوق الطاولة

ممتازة في النطق

علي محمود هاشم

جميع الآلام والمنغصات والتناقضات التي تكتنف الحياة الاقتصادية الوطنية «كوم»، وأن تسمع تصريحاً رسمياً من عيار «ما زلنا مستمرين بمنح القروض الإنتاجية»، فهو «كوم» آخر!

الانفصال الأسطوري حتى هذه الحدود عن الواقع المرير، يعظّم إلحاح الحاجة إلى خدمة «تحديد الموقع» لبعض نخبتنا النقدية الوطنية، للوقوف بدقة على ما إذا كان هؤلاء –من قادة اقتصاد الحرب– لا يزالون فعلاً على هذا الكوكب الاقتصادي الصغير المثقل بالتأجيل والتسويف والمطارحات الفكرية الفذّة حول الحرب والحصار، أم إنهم غادروه، كل منهم إلى برزخه الخاص!

مستمرون؟!.. وبماذا؟ بالإقراض الإنتاجي!

هذه الجرعة القياسية من التضليل المباغت، لهي أشد تركيزاً مما تتحمّله تقرحات الاضطجاع المديد لاقتصادنا الوطني الإنتاجي، على فراش مطارحاتنا الفكرية الفارغة المستمرّة منذ «الأربعائيات» الاستثمارية، قبل أن يلج اليوم مرحلة اللاعودة عن إدمان الطلب على المستوردات.

لغوياً، فعل الاستمرار يعني أن «جماعتنا» مستمرون «في استمرارهم» حتى تجفيف آخر قطرة من الآمال المعلقة على صحوة إنتاجية، فعلى هذه الشاكلة من «مستمرون»، لربما قد تستطيع كتلة الـ٢٤٠٠ مليار المجمدة في المصارف، أن تمول –بعد حين– مشغلاً حرفياً لطيفاً لإحدى الحرف المندثرة، وهذا ليس استدراجاً للمبالغات الصحفية المعتادة لمن يعتقد، إذ الـ١٠ مليارات التي خصصتها الحكومة لدعم الاستثمارات الصغيرة في المحليات قبل أسبوعين على سبيل المثال، تساوي اليوم في رأسمالها الحقيقي، نحو ٧ مليارات مما كانت عليه لو تم تخصيصها قبل ٣ أشهر، ومن يدري، قد تتدهور قيمتها الحقيقية أكثر قبل أن تفعل ما قالته!

«سياستنا ما زالت على أسس سليمة»، هذه عينة «مرّيخية» أخرى من التصريحات النقدية التي تلعق ما بقي من آثار للتفاؤل على جدران الاقتصاد الوطني، فوفق علم المنطق؛ تؤدي السياسات السليمة إلى نتائج من طينتها، وأن سياستنا النقدية القائمة هدفت للوصول إلى ما وصلنا إليه، تماماً!

حبّا للظلم، ثمة احتمال آخر أكثر برودة لما سبق، ملخصه: أن سياستنا النقدية سليمة بالفعل، لكن القائمين عليها اجتهدوا جيداً في حرف منطقها التلقائي، ليصلوا بها إلى كل هذه الأحمال من النتائج غير السليمة... «فعلى أي الجانبين تميل»؟!

«عين على الاقتصاد وعين على العملة الوطنية»، ثالثة أثافي التصريحات هذه تستصرخ رغبة عارمة للوقوف على ما تراه كلتا عيني صاحب هذا الطراز من المقولات الخالدة، هل ترى اقتصاداً في الأولى؟.. وليرة معافاة في الثانية؟!

لا تعاني جهات حكومية تأخراً في النطق، فليس لأحد مجاراة لسانها في الدردشات وسرد «الحواديت».. ما تحتاجه هو كاتب سيناريو جيد قادر على ابتداع حبكة مناسبة تؤسس للحدّ من سرديتها الناجحة بتحويل العقوبات على السوريين إلى فرصة لبعضهم، عندها فقط، يمكن القول إن لدينا حكومة تعمل، لا حكومة.. ونقطة!

وزير التموين: تسعير المواد غير الممولة من المركزي بالتعاون مع غرف التجارة

جديد الحكومة.. «وثيقة أسعار» لتحديد المواد الممولة من المصرف المركزي

وزير الإدارة المحلية: المجلس أعطى المكاتب التنفيذية لمجالس المحافظات صلاحية تسعير المنتجات

الوطن

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس «وثيقة الأسعار»، ليتم من خلالها تحديد أسعار المواد الممولة من المصرف المركزي والمواد المستوردة الأخرى من قبل وزارة التجارة الداخلية، في حين تقوم المكاتب التنفيذية بالمحافظات بتحديد أسعار المواد المنتجة محلياً بهدف فرض أسعار مناسبة في كافة منافذ البيع التابعة للقطاعين العام والخاص بالمحافظات.

وبحسب بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تقرر أيضاً الاستمرار بتمويل قائمة المواد الأساسية والضرورية وهي الأرز والسكر والزيوت والسمون والشاي وحليب الأطفال والمتة والبذور الزراعية والأدوية، بالتوازي مع قيام السورية للتجارة بتوزيع سلة استهلاكية عن طريق دفتر العائلة بسعر ثابت ومحدد.

كما تقرر توسيع دور المجتمع المحلي والأهلي في ضبط الأسواق والأسعار، وتم الطلب من المحافظين والمجالس المحلية تشكيل لجان على المستوى المحلي في المدن والقرى والبلدات لمتابعة واقع الأسواق بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية، إضافة لإصدار نشرة أسبوعية للأسعار من قبل وزارة التجارة الداخلية والمكاتب التنفيذية بالمحافظات يتم الإعلان عنها في جميع وسائل الإعلام والمواقع الرسمية للوزارات والمحافظات ومجالس المدن والبلدات وصفحات التواصل الاجتماعي.

وأكد المجلس على الوزارات والجهات العامة استكمال افتتاح منافذ للمؤسسة السورية للتجارة بهدف تخديم العاملين وضمان تقديم المواد التي تسوّقها المؤسسة بأسعار معتدلة.

وجاء ذلك بعد سلسلة من الاجتماعات المتتالية للجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء خلال الأيام الماضية، ودراستها بشكل موسع واقع الأسواق والخطوات العملية لمعالجة آثار تقلبات سعر الصرف على أسعار المواد الأساسية والمواد الأخرى، حيث تبنى مجلس الوزراء جملة من القرارات لتأمين انسياب المواد الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة وبكميات تلبي حاجة الأسواق.

وفي تصريح للصحفيين، أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أنه تم تشكيل فريق عمل من وزارات التجارة الداخلية والإدارة المحلية والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والنفط وهيئة تخطيط الدولة لوضع معايير تقديم الدعم لمستحقيه من فئات المجتمع كافة، لافتاً إلى أن المواد غير الممولة من المصرف المركزي سيتم وضع تسعيرة لها بالتعاون مع ممثلي غرف التجارة، وعبر استخدام نظام الفواتير، وتأمين مراقبة الأسعار من قبل دوريات التجارة الداخلية والمكاتب التنفيذية ومجالس المحافظات.

بدوره، أكد وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أنه تم التعميم على كل المحافظين لمتابعة الوحدات الإدارية والأجهزة المحلية لضبط الأسواق ومراقبة الأسعار بإشراف مباشر منهم منذ منتصف الشهر الماضي، لافتاً إلى أن المجلس الوزراء في جلسته أمس أكد على دور المجالس المحلية والذي ينسجم مع قانون الإدارة المحلية الذي أعطى للمجالس المحلية الولاية على ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار، كما أعطى المكاتب التنفيذية لمجالس المحافظات صلاحية تسعير المنتجات المحلية والإشراف على الأجهزة المحلية ومنها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة.

النقل الجماعي

اعتمد المجلس إستراتيجية وزارتي الإدارة المحلية والنقل المتعلقة بالنقل البري الداخلي على مستوى المحافظات، إضافة إلى النقل السككي والجوي من خلال خطة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وتم الطلب من مديريات النقل وضع دراسات للنقل بين المحافظات وضمن المحافظة الواحدة تأخذ بالحسبان عدد السكان وتوزعهم، ووسائط النقل المناسبة، ونظام التسعير العادل، وضوابط عمل آليات النقل الجماعي على الخطوط الداخلية وبين المحافظات وتسعيرها وفقاً للضوابط والمؤشرات الناظمة لها.

وتم الطلب من وزارة الإدارة المحلية تطوير محطات النقل (الكراجات)، ووضع خطة لصيانة الباصات المتوقفة عن العمل وإحداث شركات نقل داخلي في المحافظات وتعزيز دور القطاع الخاص في تطوير خدمة النقل الداخلي.

وزير النقل علي حمود أكد أهمية تنفيذ إستراتيجية قطاع النقل بين المحافظات وتحقيق الاستثمار الأمثل فيه بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وصولاً إلى التكامل بين وسائط النقل الداخلي وتوزيع الحركة النقلية للركاب بشكل انسيابي.

بدوره، بين وزير الإدارة المحلية أن الحكومة بدأت بالفعل بتخصيص ما يلزم لشراء باصات جديدة وإصلاح الباصات التي تضررت من الإرهاب، وتم منح الموافقات اللازمة لاستيراد باصات أو ميكرو باصات ٢٢ راكباً وما فوق، لتخديم المراكز الإدارية بين المدينة وأرجاء المحافظة،

وأضاف: «اليوم نحن نركز على الانتقال من مرحلة الإسعاف والطوارئ إلى إستراتيجية تطوير قطاع النقل ضمن ثلاث مراحل، مدى قريب ٣ سنوات، ومدى متوسط ٥ سنوات، ومدى أبعد من ١٠ سنوات، نريد أن نرى هذا القطاع لائقاً وحضارياً وصديقاً للبيئة ويخدم المواطن».

وبين أن إنجاز هذه المراحل تحتاج إلى وضع آلية تنفيذية، بدءاً من تعزيز قطاع النقل، وتشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع ومنح المحفزات للشركات نقل الخاصة، وتحديد مسارات خاصة ضمن المخططات التنظيمية، وإلزام كل الأبنية اليوم بإنجاز مرائب تخفيفاً للازدحام والوقوف في الشارع.. وغيرها الكثير، «وقد بدأنا فعلاً بوضع هذه الخطة التنفيذية بناء على طلب من مجلس الوزراء».

مناطق صناعية

بيّن وزير الإدارة المحلية أن المجلس اطلع على واقع المنطقتين الصناعيتين والحرفيتين في الشيخ بدر ودريكيش التي تم تدشينها هذا الأسبوع كبنى تحتية وتم توزيع كافة المقاسم على المخصصين من الحرفيين والبالغة ١٤٥ مقسماً في الشيخ بدر و١٢٣ مقسماً في الدريكيش، جميعها خصصت وبيعت للمستحقين، وكل التسهيلات قدمت للمكتتبين، وحقيقة تم الاجتماع بهم والاضطلاع على أي معوقات إن وجدت والمفاجأة أن كل القضايا التي طرحوها كانت محلولة بالكامل لجهة منحهم القروض اللازمة وتخفيض الدفعة الأولى أقل من ثلث قيمة المقسم، وتقسيط باقي القيمة على ٢٠ قسطاً لمدة ١٠ سنوات، مع التوسع الطابقي الشاقولي، وتم تخصيص نافذة واحدة في كل منطقة صناعية لمتابعة معاملات الإخوة الحرفيين والصناعيين، والهدف أن يتم البدء مباشرة وقد بدأ بالفعل عدد من المخصص لهم بالمباشرة ببناء مقاسمهم ونتابع معهم بشكل كامل حتى تصبح هذه المقاسم خطوط إنتاج وفرص عمل تشكل مورداً لأصحابها أيضاً وداعماً للاقتصاد الوطني من خلال ما تنتجه هذه المناطق. وتم التأكيد لهم بضرورة بناء وتشغيل كامل المنطقة الحرفية والصناعية بالشيخ بدر ودريكيش لأن الحكومة بالفعل بدأت بدراسة توسيع هاتين المنطقتين، نحن في مرحلة بناء أساسية وفي مرحلة دراسة التوسع في سبيل إتاحة المجال لفرص التنمية والبدء بمشاريع النهوض بالمجتمع المحلي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ على الأرض الزراعية والبيئة الحراجية وكل ذلك من خلال إيجاد هذه المناطق الحرفية المخدمة بكل أشكال البنى التحتية والتي تشكل بيئة خصبة للعمل الحرفي والصناعي.

وفي موضوع آخر، وافق المجلس على كتاب وزارة التربية المتضمن تأمين باصات نقل من الجهات العامة لنقل ٤٠٠ معلم ومدرس في محافظة الرقة إلى أماكن عملهم يومياً لضمان حسن سير العملية التربوية.

سليمان لـ«الوطن»: البطاقة بديلاً لدفتر البونات وعبر «السورية للتجارة»

«التموين» تبدأ المرحلة الأولى في خطة توزيع المواد عبر البطاقة الذكية

علي محمود سليمان

صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان لـ«الوطن» بأن البطاقة الذكية سوف تكون أداة استخدام لدى الوزارة لخلق المنافسة في ضبط الأسعار وتوفير المواد في الأسواق، ومن الممكن التخلي عن هذا العمل عندما تعود الأوضاع طبيعية وتتوافر المواد بكثرة وبأسعار متوازنة، إذ إن غاية الوزارة إيجاد التوازن في الأسواق.

وبيّن سليمان أنه لا يوجد جدول زمني محدد لموعد البدء بتطبيق توزيع السلع الغذائية عبر البطاقة الذكية، إذ تمت المباشرة بالمرحلة الأولى، حيث تم تركيب واجهات البرنامج في الإدارة المركزية في الوزارة وفي المؤسسة السورية للتجارة لإدارة العمل عن طريق البطاقة الذكية، وقيام شركة تكامل بتوزيع الأجهزة وتدريب العاملين على استخدامها.

ولفت إلى أنه سيتم وضع خطة لطريقة استخدامها حسب كل مادة غذائية ترى الوزارة وجود حاجة لتوزيعها عبر البطاقة الذكية، إذ لم يجر تحديد قائمة أولية بالمواد التي ستوزع عبرها، فهو أمر متغير، مرتبط بتغيرات انسياب المواد في الأسواق والجدوى من إدخال هذه السلع من دون غيرها على البطاقة حتى نصل إلى الغاية المطلوبة، وهي كسر الاحتكار والمنافسة بالأسعار.

وأشار سليمان إلى أن البطاقة الذكية سوف تحل محل دفاتر البونات القديمة التي كان يتم عبرها توزيع المواد الغذائية المدعومة، وذلك بعد أن تصبح الوزارة جاهزة بالبنية التحتية لتنفيذ هذا المشروع، مع ملاحظة أن توزيعها عبر البطاقة سيؤدي لتلافي مساوئ البونات من حالات التزوير والغش التي كانت تجري، بينما البطاقة لا إمكانية لتزويرها والتلاعب باستخدامها.

وأوضح سليمان أن التوزيع عبر المؤسسة السورية للتجارة هو بهدف تحقيق هدفها الأساسي بالمنافسة في الأسواق بكميات تكفي الأسرة وبالسعر الحقيقي الذي تحدده الوزارة بما يجبر السوق على خلق سعر توازني لمصلحة المواطن، حيث إن السلع التي ستوزع عبر البطاقة سيتم تسعيرها بالسعر المحدد من الوزارة، وسوف تقوم السورية للتجارة عبر صالاتها المنتشرة في جميع المحافظات والبالغ عددها ١٦٠٠ صالة ببيع المواد والسلع للمواطنين بالسعر النظامي، مشيراً إلى أنه لم يطرح مطلقاً توزيع مادة الخبز عبر البطاقة الذكية في المرحلة الحالية، والمستهدف فقط حالياً هو توزيع السلع الغذائية ضمن المؤسسة السورية للتجارة.

وترأس معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك اجتماعاً يوم أمس مع اللجنة المعنية بتنفيذ البنية التحتية اللازمة لإطلاق عملية استخدام البطاقة الذكية لشراء المواد والسلع الأساسية والضرورية للمواطنين من صالات ومنافذ بيع المؤسسة السورية للتجارة، وذلك تنفيذاً لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها يوم الخميس الماضي بين وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والنفط والثروة المعدنية بهدف إيصال المواد والسلع الأساسية والضرورية إلى مستحقيها بالسعر المحدد من الوزارة في صالات ومنافذ بيع المؤسسة السورية للتجارة المنتشرة على كامل الجغرافية السورية للتخفيف من الأعباء التي يتحملها المواطن.

حضر الاجتماع ممثلون من شركة تكامل والشركة العامة للمحروقات والشركة السورية للتجارة تم خلاله مناقشة آلية عمل منظومة البطاقة الذكية واستعراض واجهات البرنامج الخاصة بالإدارة المركزية وبالمؤسسة السورية للتجارة.

٣ صناعيين يطلبون قروضاً كل شهر من المصرف الصناعي

عبد الهادي شباط

كشف مسؤول في المصرف الصناعي لـ«الوطن» عن تحسن في طلبات القروض الصناعية التي يتلقاها المصرف خلال النصف الثاني من العام الجاري ٢٠١٩، وأن المصرف بات يتلقى بحدود ٣ طلبات شهرية، وقيم هذه الطلبات تتراوح بين ١٠٠ مليون ليرة، و٣٠٠ مليون ليرة، وهي طلبات تعود لصناعيين من مختلف المحافظات تتم دراستها والنظر في الضمانات وطبيعة المشروع والدراسات المرفقة به.

وعن حال طلبات القروض من المدن الصناعية، بين المدير أن المصرف تلقى بعض الطبات من صناعيين وأصحاب منشآت في مدينة حسيا الصناعية، على حين لم ترد للمصرف طلبات من صناعيين في مدينتي عدرا والشيخ نجاز الصناعيتين، منوهاً بأن المصرف يعمل على زيادة التواصل مع الصناعيين ومنح التسهيلات الممكنة لدعم تمويل المشروعات الصناعية بما يسهم في تحسن الواقع الاقتصادي والإنتاجي، وخاصة المشاريع ذات الطابع الحيوي، والتي تتفق مع أولويات الإقراض الحالية لدى المصرف، وهي بالتوافق مع الأولويات التي حددتها الحكومة، وخاصة أن حجم الودائع لدى المصرف تجاوز ٦٨ مليار ليرة واقتربت نسبة السيولة لدى المصرف من ٧٠ بالمئة ولابد من التوسع في التوظيفات ومنح القروض.

ولفت إلى أن المصرف حقق الكثير من التسويات لقروض متعثرة خلال العام الجاري، مبيناً أن هذه التسويات إيجابية، وهي تعود بالنفع على الصناعي وعلى المصرف في الوقت ذاته، إذ يعتمد المصرف على التوسع في التواصل والحوار مع الصناعيين المتعثرين، وخاصة المتعثرين لأسباب موضوعية بفعل الظروف التي رافقت سنوات الحرب على سورية.

وأشار إلى أن المصرف يسعى لزيادة رأسماله بما يسمح له بتوسيع نشاطه ومنح التسهيلات الائتمانية، وتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصناعية، وخاصة المتضررة منها، والتي تحظى بمعاملة تمييزية من ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها، مبيناً أن تسديد جزء من رأس مال المصرف يؤدي إلى تحسن الكثير من المؤشرات، وأهمها كفاية رأس المال والحد الأقصى الممكن منحه للمتعامل أو لمجموعة مترابطة.

لا احتكار في الأسواق وارتفاع الأسعار سببه سعر الصرف فقط!!

مدير «هيئة منع الاحتكار»: وراء عدم توفر بعض السلع قرارات الحجز الاحتياطي على بعض المستوردين

الوطن

نفى مدير الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار مجد مرزة لـ«الوطن» وجود أي حالة احتكار في الأسواق، موضحاً أن الذي يجري الآن من ارتفاع في الأسعار سببه تذبذب سعر الصرف فقط.

أما عن حالات تراجع المعروض من بعض المواد في السوق، فأحد أسبابه –بحسب مرزة– قرارات الحجز الاحتياطي المتخذة من قبل وزارة المالية وتبعاته على قوى العرض والطلب فقط، فقد اتخذت وزارة المالية قرارات بالحجز الاحتياطي على بعض موردي ومصنعي مواد أساسية في سورية، ساهمت بتراجع استجرار تلك المواد من وإلى السوق، كنتيجة للوقت اللازم لاتخاذ الإجراءات المتبعة في هكذا حالات.

وعن توقف عمل الهيئة خلال الفترة الماضية، فقد بين مرزة أن السبب هو الأزمة التي أثرت على توازن السوق، ما دفع الحكومة للتدخل في الأسواق وفق منطق التسعير، الأمر الذي ألغى عمل الهيئة، إضافة إلى انحصار مناطق التواجد الجغرافي في الفترة الماضية في مناطق محدودة، أما اليوم فإن توسع النطاق الجغرافي للسكان والأسواق دعا إلى إعادة تفعيل الهيئة.

وبيّن أن الهيئة تعتمد على حرية الأسعار التي تخلق نوع من المنافسة، والتي تعتمد على السوق الواسعة وتحويلها إلى ما يمكن تسميته بالتنافسية، والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاد والعمل على خلق التوازن بين قوى العرض والطلب، موضحاً أن التوجه الآن بدأ لتفعيل عمل الهيئة لا سيما أنها بقيت من دون مدير عدة أشهر.

ونوّه بأن الهيئة تخطط لعقد منتدى مختص بالمنافسة ومنع الاحتكار في العام المقبل، ليكون خطوة فعالة في إطلاق عمل الهيئة، وذلك بالتعاون مع هيئات ومنظمات عالمية كوكالة المنافسة الإيرانية والروسية ووكالات منافسة من دول مجموعة البريكس، إضافة إلى اتحادات غرف الصناعة والتجارة.

وبين أن دور الهيئة يقتصر في المرحلة الحالية على كونها رديفاً لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمؤسسة السورية للتجارة في مراقبة الأسواق، وقوى العرض والطلب، موضحاً أن التخبط الظاهر في أسعار المواد ما هو إلا نتيجة لتقلب سعر الصرف، وعليه، فإن دور الهيئة الآن في جزء منه يقوم على مساعدة مؤسسات التدخل الإيجابي، وذلك من خلال إعداد دراسات شاملة للسوق، وإمداد هذه المؤسسات بالنتائج التي على أساسها ستقوم بطرح المواد الأكثر طلباً في صالاتها، لافتاً إلى أن نتائج هذه الدراسات لم تصدر بعد بشكل رسمي، وأنها ما تزال في الوزارة لمناقشتها، بالتالي يمكن القول إن عمل الهيئة قد بدأ الآن بالنسبة لدراسة السوق وتوفير قواعد البيانات لمصلحة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وأكد مرزة أن لدى الهيئة ضابطة عدلية تقوم على دراسة الأسعار من ناحية وجود منافسة أو إخلال فيها، أو اتفاقات ضمنية على إخراج أحد الموردين من السوق، أو التلاعب بهوامش الأسعار، مبيناً أن الهيئة قامت بضبط مدرسة سياقة في محافظة طرطوس قامت بالتعاون مع مكاتب تعقيب المعاملات بتوزيع تسعيرة لشهادة السياقة ولازالت النتائج عند الجهات الوصائية، مؤكداً أن الهيئة لا تتخذ إجراء قانونياً تجاه من يخرج عن القوانين، إنما دورها يقتصر على شرح الحالات وتقديمها لمجلس المنافسة.